برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، 21- 2002/10/25

تقارير التقييم

البند 6 من جدول الأعمال

تقرير موجز عن تقييم عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش - إيران 6126

الدعم والمساعدة الغذائية لتوطين اللاجئين العراقيين والأفغان في إيران

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2002/6/5
27 August 2002
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو الأمانة أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير مكتب التقييم والرصد (OEDE): Mr K. Tuinenburg رقم الهاتف: 066513-2252

مسؤول التقييم (OEDE): Mr P. Mattei رقم الهاتف: 066513-2981

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخص

لم ينفذ برنامج الإغاثة الممتدة والإنعاش المذكور أعلاه حسب التصميم الموضوع، ومن ثم ضاعت الفرص لتعزيز الجوانب المهمة في عمليات برنامج الأغذية العالمي في إيران. فلم يقم المكتب القطري بإعداد المسح الاجتماعي-الاقتصادي المقرر ولم يطبق استراتيجية عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش بشأن توجيه وتعديل الحصص داخل المخيمات وفيما بينها، ولم يقدم المساعدة للاجئين الضعفاء بشكل عام حسب الخطة الموضوعة. وبدلا من ذلك ركز المكتب القطري على تحسين المساءلة عن استعمال السلع وعلى وضع الإجراءات الخاصة بالفرز للحد من زيادة عدد المستفيدين في المخيمات. ونجح تنفيذ النشاط الأول ولكن إجراءات الفرز أدت في الواقع إلى استبعاد عدد كبير من الأطفال من الحصول على الحصص الغذائية وهو ما يناقض سياسة **البرنامج** ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأدت الإجراءات الجديدة أيضا إلى التمييز الجائر بين اللاجئين الذين كانوا ضمن المستفيدين أصلا والقادمين الجدد، بينما تجاهلت القضايا الأهم لتحديد المستهدفين، التي أثارتها البعثة المشتركة لتقدير الأغذية في عام 1998.

وكان أداء المكتب القطري في تنفيذ برنامج الإغاثة الممتدة والإنعاش فعالا في مجال النقل والإمداد والتعاقد والرقابة على السلع. وطرأ تحسن ملحوظ على المساءلة والكفاءة التشغيلية في تنفيذ البرنامج، وهو الأمر الذي كان ضروريا ويمثل إنجازا كبيرا. غير أن إجراءات رصد الأثر والأمن الغذائي لم تكتمل بعد، وكانت العملية تتسم بالضعف عموما فيما يتعلق بالبرمجة، وهو ما انعكس في اتباع نهج وقتي في التنفيذ وعدم الحسم في علاج مشكلة تقديم المساعدة للاجئين خارج المخيمات.

وكانت العلاقة بين **البرنامج** ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سيئة بشكل عام خلال الفترة المشمولة بالتقييم. وليس لدى **البرنامج والمفوضية** خطة عمل مشتركة لمساعدة اللاجئين في إيران، على نحو ما تنص عليه مذكرة التفاهم الشاملة، ولا يوجد اتفاق ثلاثي بين **البرنامج والمفوضية** والنظير الحكومي، أي مكتب الأجانب وشؤون المهاجرين.

وبلغت نسبة موارد العملية 78 في المائة من المتطلبات المقدرة للمخيمات حتى نهاية عام 2001، وأدى العجز في الموارد إلى حدوث نقص دوري في السلع، لاسيما في الأشهر التسعة الأولى من العملية، ونقص الإمدادات الموجهة للاجئين (الذي بلغ عددهم 200 62 في نهاية 2001)، وفيما يتعلق بمعدل السعرات الحرارية حصل المستفيدون على 257 1 سعرا حراريا للفرد يوميا في المتوسط على مدى 18 شهرا، أي 75 في المائة من المقرر البالغ قدره 680 1 سعرا حراريا. وكانت حال اللاجئين الأفغان، وهم على الأرجح الأشد تعرضا لانعدام الأمن الغذائي، أسوأ من حال اللاجئين العراقيين، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى العجز العام في الإمدادات. وفى غياب المراقبة التغذوية يتعذر تقدير مدى أثر القصور في الإمداد. وبالرغم من أن حالة الأطفال الأفغان اللاجئين تبدو أقل مستوى من حالة الأطفال الإيرانيين المحليين، فإن بعثة التقييم لم تشهد حالات واضحة من سوء التغذية بينهم.

ولم تستند وثيقة مشروع العملية إلى استراتيجية محددة للإنعاش ولم تبذل الجهود لوضع هذه الاستراتيجية أثناء فترة التنفيذ.

مشروع القرار

أحاط **المجلس** علما بالتوصيات الواردة في تقرير التقييم (WFP/EB.3/2002/6/5)، وبالإجراءات التي اتخذتها الإدارة حتى الآن، والمبينة في وثيقة المعلومات المصاحبة (WFP/EB.3/2002/INF/15)، وشجع **المجلس** على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن هذه التوصيات، مع مراعاة الاعتبارات التي أثيرت خلال المناقشة.

مقدمة التقييم

1- أهداف التقييم هي:

- تقدير مدى كفاءة وأهمية وفعالية واتساق واستدامة المساعدة المقدمة من **البرنامج** في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش من أجل تحسين تنفيذ العملية الجارية والمساعدة في تخطيط المرحلة القادمة؛
- تقدير مدى فائدة فئة العملية كوسيلة لجمع الموارد وكأداة للبرمجة؛
- المساءلة أمام المجلس التنفيذي.

2- قام فريق التقييم[1] بزيارة إيران في الفترة من 25 يناير/كانون الثاني حتى 19 فبراير/ شباط 2002. وقضى الفريق 17 يوما في المقاطعات وقام بزيارة سبعة من المخيمات التسعة والعشرين التي يقدم **البرنامج** المساعدات إليها. وقامت البعثة أيضا بزيارة عدد قليل من اللاجئين غير المقيمين في المخيمات في كل من المقاطعات الأربع التي شملتها الزيارة. وأجريت في طهران مقابلات (منفصلة) للحصول على المعلومات مع المكتب القطري وممثلي الجهات المانحة ومكتب الأجانب وشؤون المهاجرين. ولم يحضر ممثل مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اللقاء الأخير برغم دعوته لحضوره.

سياق المساعدات الممتدة إلى لاجئي المخيمات

3- تقع جمهورية إيران الإسلامية على حدود العراق غربا وأفغانستان شرقا، وهما بلدان شاهدا نزاعات مدنية وعسكرية عديدة مما تسبب في أعداد كبيرة من النازحين واللاجئين. وقد اتبعت إيران سياسة ليبرالية بشكل عام تجاه اللاجئين واستضافت عددا كبيرا منهم لسنوات عدة أكثر مما فعله أي بلد آخر في العالم. وقد نشط **البرنامج** في إيران لمدة 15 عاما وقدم المساعدات الغذائية للاجئين الأفغان منذ عام 1987 في إطار واحدة من عمليات الطوارئ وتسع عمليات للإغاثة الممتدة بالإضافة إلى عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش الأخيرة رقم 6126، كما قد مساعداته إلى اللاجئين العراقيين منذ عام 1988 في إطار ثلاث عمليات طوارئ وستة عمليات للإغاثة الممتدة إلى جانب العملية الحالية رقم 2126.

4- يوجد نحو 2.65 مليون لاجئ في إيران، منهم 2.35 مليون لاجئ أفغاني[2]. وتبلغ نسبة المقيمين منهم في مخيمات 3 في المائة فقط (قرابة 78 000 نسمة، 49 في المائة منهم عراقيون عرب و10 في المائة عراقيون أكراد و41 في المائة من الأفغان). وتوجد اختلافات بين هؤلاء اللاجئين، حيث يتميز العراقيون العرب بمستوى أفضل من الإسكان وقدر أكبر من الاعتماد على النفس يليهم العراقيون الأكراد ثم الأفغان. ويبدو أن التفاوت في درجة الاعتماد على النفس ترجع إلى قرب المخيمات من الأماكن التي تتاح فيها فرص العمل (بما في ذلك العمل المؤقت والموسمي) وإلى المساعدة الخاصة التي يحصل عليها العراقيون العرب من المنظمات المختلفة وفقا لانتماءاتها السياسية والدينية.

5- حددت حصص المعونة منذ عام 1997 على أساس أن جميع أسر اللاجئين قادرة على كسب مبلغ يمكن أن يلبى 20 في المائة على الأقل من احتياجاتها الغذائية. وأشارت وثيقة المشروع المتعلقة بعملية الإغاثة الممتدة السابقة رقم 5950 (1998-2000)، فيما يبدو تناقضا واضحا مع هذا التقدير، إلى أن 30 في المائة فقط من اللاجئين الذكور الذين يعيشون في المخيمات وجدوا عملا لهم خارج هذه المخيمات. غير أن فريق التقييم يعتقد أنه بالرغم من أن الفرص تتفاوت بشكل ملحوظ من مخيم إلى آخر فإن نسبة اللاجئين الذكور الذين وجدوا عملا (بما في ذلك العمل المؤقت والموسمي) تزيد كثيرا على 30 في المائة. وبعد حصر اللاجئين المسجلين وغير المسجلين في فبراير/ شباط ومارس/ آذار 2001 أصدر مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) في إيران في أبريل/ نيسان 2001 قانونا جديدا للاجئين بدأ سريانه في 23 يونيو/ حزيران 2001. وتنص المادة 48 من هذا القانون على ضرورة رحيل أي شخص أجنبي لا يحمل إذن عمل (مثل جميع اللاجئين تقريبا) إلا إذا كان سيتعرض 'لتهديد بدني' إذا عاد إلى موطنه الأصلي، كما تقدم المادة 48 تفسيراً أشد صرامة لقوانين العمل، واتخذت وزارة العمل بعض الإجراءات للحد من عمل اللاجئين في قطاع التشييد.

6- واللاجئون غير المقيمين في المخيمات (97 في المائة من المجموع) يقيمون عادة في المقاطعات الواقعة على الحدود مع بلدهم الأصلي وفى المناطق الحضرية الكبيرة. وهؤلاء لا يحصلون على مساعدات غذائية. وقد تردد القول، بلا دليل

(1) تألفت البعثة من رئيس للفريق (خبير فى مجال الطوارىء والتنمية) وأخصائى محلي في مجال التغذية ومسؤول عن التقييم (البرنامج/ روما). وتم تعيين استشارى دولى ثان ولكنه تخلف عن البعثة بعد بدايتها مباشرة بسبب مشاكل صحية غير متوقعة.

(2) وفقا لسجلات جمهورية إيران الإسلامية لعام 2001.

يثبت صحته، أن هناك جيوبا من اللاجئين الضعفاء الذين يحتاجون إلى المساعدة كغيرهم من لاجئي المخيمات إن لم يكن أكثر.

7- وشددت الحكومة مرارا على العبء المالي الذي يشكله اللاجئون على إيران والحاجة إلى زيادة المساعدات الدولية لهم. وتغتنم الحكومة الآن الفرصة للتعاون مع الأمم المتحدة في إعادة الأفغان إلى بلادهم، ولكن ليس من المرجح أن يندرج سكان المخيمات في المرحلة الأولى من برنامج العودة الطوعية للاجئين.

عرض عام لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش

8- أجاز المجلس التنفيذي عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش رقم 6120 في مايو/أيار 1999. وكان من المقرر أن تشمل هذه العملية الفترة من 1 يوليو/تموز إلى 30 يونيو/حزيران 2000 ولكن تم تمديد العملية السابقة رقم 5950 ولم يبدأ تنفيذ العملية الجديدة إلا بعد عام، أي في 1 يوليو/تموز 2000، ثم تم تمديدها مرتين حتى 30 يونيو/حزيران 2002 وقد يتم تمديدها حتى نهاية عام 2002.

9- تعتبر العملية 6126 في الواقع امتدادا لعملية الإغاثة الممتدة رقم 5950 وتتألف وثيقتا المشروعين من نفس العناصر ولهما نفس الأهداف باستثناء الهدف (ب) أدناه الذي كان من المفروض أن يحقق تغييرا ملحوظا. وفيما يلي الأهداف المعلنة لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش:

(أ) ضمان تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية لبقاء اللاجئين في المخيمات على قيد الحياة (الرقم المقرر 84 000 مستفيد)؛

(ب) توفير الأغذية للاجئين خارج المخيمات استنادا إلى معايير هشاشة الأوضاع (تقديم الأغذية إلى 40 000 مستفيد)؛

(ج) تشجيع الفتيات، من خلال حوافز زيت الطعام، على المواظبة في المدارس التي أنشأتها الحكومة الإيرانية في المخيمات والمساهمة في الوقت نفسه في ميزانية الأسرة المعيشية وفي نصيبها من الغذاء (الرقم المستهدف 7 000 مستفيد؛

(د) دعم العمليات المعانة من **المفوضية** لإعادة اللاجئين من خلال تقديم دفعة من 50 كيلو غرام من القمح لمرة واحدة عند المغادرة كحصة انتقالية إلى أن يتوصل العائدون إلى نظم إمداد أكثر انتظاما في أوطانهم (000 12 مستفيد).

10- وتتألف الحصة اليومية الأساسية للمساعدات المقدمة في إطار العملية من 280 غراما من دقيق القمح[3] و100 غرام من الأرز و20 غراما من الزيت و30 غراما من البقول و15 غراما من السكر. ويبلغ عدد السعرات الحرارية في هذه الحصة 680 1 سعرا[4]، أي 80 في المائة من الحصة المعيارية الكاملة التي تبلغ سعراتها 100 2 سعر في درجة حرارة الجو 20 درجة مئوية مع ممارسة أنشطة خفيفة.

11- كان من المقرر تحديد هشاشة أوضاع اللاجئين خارج المخيمات الذين سيحصلون على المساعدات بعد إجراء مسح اجتماعي- اقتصادي للجيوب المفترضة لهؤلاء اللاجئين. ولكن لم يتم إجراء هذا المسح ولم تقدم المساعدة لهم.

12- من 1 أكتوبر/تشرين الأول 2001 حتى 30 مارس/آذار 2002 حصل اللاجئون الأفغان في إيران على المساعدات في إطار العملية 10126 "مساعدات أغذية الطوارئ للاجئين والضعفاء في أفغانستان" بدلا من عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش رقم 2126. غير أن تصاعد الأزمة في أفغانستان لم تؤثر كثيرا في العملية الأخيرة لأن الأفغان الذين استطاعوا دخول إيران لم يدخلوا المخيمات التي يساعدها **البرنامج**.

تقدير عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش

الاستراتيجية والتصميم

13- في عام 1998 أوصى مكتب الأجانب وشؤون المهاجرين بأن يعتمد **البرنامج** نهجا للاستهداف أكثر دقة في تقديم المساعدات الغذائية للاجئين في إيران، بما في ذلك توجيه المساعدات داخل وفيما بين المخيمات والاستهداف الذي يراعي احتياجات اللاجئين الضعفاء خارج المخيمات. وأدمج هذا النهج في وثيقة مشروع العملية. وتعتبر هذه الاستراتيجية ملائمة لأنه أصبح من الواضح (أ) أن هناك اختلافا كبيرا في المستويات الأساسية للاعتماد على النفس بين المخيمات، (ب) وأن

(3) كانت الكمية المحددة أصلا هي 350 غرام من حبوب القمح.
(4) وفقا لوثيقتي عملية الإغاثة الممتدة/ الإغاثة الممتدة والإنعاش فإن الحصة اليومية تعادل 1900 سعر ولكن ذلك غير صحيح.

حصر التركيز على المخيمات مع تجاهل اللاجئين الهائمين قد يضعف فرصة الوصول إلى اللاجئين ممن هم في حاجة مماثلة، أو أشد، للمساعدات. ولم ينفذ هذان الجانبان من الاستراتيجية على أية حال.

-14 واستمر تنفيذ عنصرين بعيدي المدى للإنعاش في إطار العملية وهما (1) توفير حوافز زيت الطعام لتشجيع الفتيات على الانتظام في المدارس الموجودة بمخيمات اللاجئين، (2) دعم عمليات إعادة اللاجئين إلى أوطانهم بمساعدة **المفوضية**. غير أنه لم يول اهتمام يذكر لوضع استراتيجية للإنعاش سواء أثناء صياغة العملية أو أثناء تنفيذها. ويلاحظ أن الخطوط التوجيهية للعملية تجمع بين نقيضين عندما نصت على أنه "يجوز لكل برنامج للعملية أن يشمل واحدا أو أكثر من عناصر ثلاثة هي الإغاثة الممتدة والأوضاع الممتدة للاجئين والإنعاش"[(5)] ويبدو أن هذا لا يتسق مع روح وثيقة السياسات "من الأزمة إلى الإنعاش" التي أجازها المجلس في مايو/ آيار 1998 والتي تبين الأساس المنطقي لنهج عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش.

-15 وتفتقر وثيقة مشروع العملية الخاصة بإيران إلى تحليل العلاقات بين الجنسين والاحتياجات الخاصة للاجئات، كما أن تصميم العملية لا يتناول بشكل منهجي الالتزامات تجاه النساء. وتفاقم الافتقار إلى الإرشادات والتوجيهات بسبب عدم وجود خطة عمل **للبرنامج** تتعلق بالفوارق بين الجنسين في إيران.

التوصيات:

- ينبغي إعادة النظر في الخطوط التوجيهية لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش لإزالة الغموض الذي يكتنف استراتيجية الإنعاش وعناصره. وترى البعثة أن الإنعاش ينبغي أن يكون عنصرا دائما في جميع عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش بصرف النظر عما إذا كان هذا العنصر يتعلق بعملية إغاثة ممتدة أو بوضع ممتد يتعلق باللاجئين.
- ينبغي للمكتب القطري أن يضع استراتيجية للإنعاش بالتشاور الوثيق مع **المفوضية**. وينبغي أن تركز هذه الاستراتيجية على تعزيز الاعتماد على النفس وأن تتضمن أنشطة منفصلة مثل محو أمية النساء، وهو النشاط الذي حقق نجاحا ملحوظا في مخيمات أخرى للاجئين، مثل مخيمات لاجئي بوتان في نيبال، ومساندة المعاونين الصحيين.
- ينبغي بذل كل جهد ممكن لتحليل العلاقات بين الجنسين والاحتياجات الخاصة للنساء بين اللاجئين والوفاء بشكل أفضل بالتزامات البرنامج تجاه النساء عند إعداد وثيقة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش القادمة.

التنفيذ

-16 لم يطبق المكتب القطري استراتيجية العملية بشأن توجيه الحصص وتوزيعها داخل المخيمات وفيما بينها. وكان موقف مكتب الأجانب وشؤون المهاجرين تجاه هذه التعديلات عاملا مؤثرا بلا شك. كذلك فشل المكتب القطري في مساعدة اللاجئين الضعفاء خارج المخيمات. وفي الحالتين اعتقد المكتب أن تنفيذ هذه الواجبات سيكون صعباً جداً، وتساءل حول مدى جدوى إجراء المسح الاجتماعي- الاقتصادي سواء داخل المخيمات أو خارجها.

-17 غير أن المكتب القطري وافق على مواصلة مساعدة اللاجئين الموجودين وقتئذ في المخيمات وطرح جانبا مسألة مساعدة اللاجئين خارج المخيمات، مركزا بدلا من ذلك على تحسين المساعلة تجاه استعمال السلع ووضع إجراءات الفرز للحد من إضافة لاجئين جدد إلى المخيمات. واتسمت المساعلة عن استخدام الأغذية بالضعف ولكن أمكن إحكامها بقوة بعد ذلك. وحقق المكتب القطري ذلك بالوصول إلى المخيمات وأرسى نظاما للقيام بزيارات ربع سنوية إليها. وكانت هذه بمثابة قفزة إلى الأمام في ضوء الوضع السائد. وربما يمكن أن تعزى أسباب الحفاظ على عدد اللاجئين منخفضا إلى توقع الصعوبة في الحصول على الموارد. ومع ذلك أسفرت هذه الإجراءات عن تقديم مساعدات **البرنامج** إلى عدد من اللاجئين يقل كثيرا عما كان مقررا.

-18 وتعبر توصيات مكتب الأجانب وشؤون المهاجرين عن توافق الآراء بين **البرنامج والمفوضية** وعن أنه ينبغي الاتفاق بينهما بشأن ما يدخل من تغييرات على الاستراتيجية الناجمة عن هذا التوافق، وتوثيقها، ولكن ذلك لم يتحقق. والأهم من ذلك أنه نظرا لأن وثائق تصميم عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش تتضمن استراتيجيات ومدخلات متصلة بها تمت إجازتها من جانب المجلس التنفيذي، فانه ينبغي الموافقة على التغيرات والمدخلات الجوهرية في هذه الاستراتيجية من جانب مستوى أعلى من المكتب القطري، وقد يكون هذا المستوى، في بعض الحالات، هو المجلس التنفيذي. وفيما يتعلق بهذه العملية لم يطلب إجراء أي تغيير، وإن كان ينطبق أيضا على **البرنامج** من حيث عدم وجود إجراءات واضحة لعمل ذلك. وهذا الأمر لا يثير فقط قضايا تتعلق بالسلطات وإنما يثير كذلك مشكلة عملية تتعلق بمتى يمكن للبرنامج القطري أن

(5) الخطوط التوجيهية لعمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش الفقرة 1-3 من الفصل الأول والفقرة 4-3-1 من الفصل الرابع.

يطبق استراتيجية مختلفة ليست واردة في الوثائق أو خاضعة للاستعراض. وفي هذه الحالة يصبح التخطيط عادة مسألة تتعلق بكل حالة على حدة، فضلا عن ذلك لا تجد الممارسات غير الملائمة من يتصدى لها، مثل استبعاد الأطفال من حصص المساعدات، وهو ما يتناقض مع سياسة **البرنامج والمفوضية**.

19- وتنص الخطوط التوجيهية لتقدير احتياجات الطوارئ التي وضعها **البرنامج** (في أكتوبر/تشرين الأول 1999) على ضرورة استعراض الوضع الغذائي والتغذوي للاجئين بانتظام مرة على الأقل كل 12 شهرا، ولكن ذلك لم يحدث في إيران لمدة تزيد على ثلاث سنوات. وكانت المرة الأولى التي يفعل فيها مكتب الأجانب وشؤون المهاجرين ذلك منذ عام 1998 هي في فبراير/شباط 2002، أي عقب إعداد هذا التقييم مباشرة. وفي عام 1998 أوصى المكتب بإجراء مسح اجتماعي-اقتصادي لتحديد أوضاع الاقتصاد الغذائي والتغذوي الأسري للاجئين في المخيمات وغيرهم ممن يفترض أنهم أكثر الأفراد ضعفا خارج المخيمات. وأدرجت هذه التوصية في وثيقة العملية، غير أن **البرنامج والمفوضية** لم يلتزما بها، وبالتالي لم يستفد أي منهما من المعلومات الجديدة التي كان يمكن أن تساعد في تحديد ما إذا كانت كميات مناسبة من الأغذية قد قدمت إلى اللاجئين المستهدفين أم لا. ولم ينفذ الطرفان آليات للرصد لبيان متى يمكن إجراء التعديلات في الحصص أو توجيهها.

20- الاستراتيجية التي وضعها المكتب القطري بمبادرة منه في عام 1999 للحد من التزامات **البرنامج** لم تؤد إلا إلى إضافة ما يلي إلى قائمة المستفيدين:

- المواليد الجدد عندما يصلون إلى سن الثانية بشرط ألا يكون الطفل هو الرابع أو أكثر في الأسرة، وأدى ذلك إلى استبعاد نحو 880 3 طفلا في نهاية عام 2001؛
- أسر وأفراد اللاجئين الجدد الذين ينضمون إلى المخيمات التي يساعدها **البرنامج** بالفعل وينتمون إلى الأسر التي تعولها النساء والأرامل والأطفال الذين ليسوا برفقة بالغين والعاجزين وكبار السن الذين ليس لهم من يساعدهم (لم تنطبق هذه المعايير على 102 3 لاجئين "جديدين" انضموا إلى المخيمات)؛
- أسر وأفراد اللاجئين في المخيمات التي اعترف بها البرنامج حديثا والذين تنطبق عليهم المعايير الاجتماعية الفسيولوجية المذكورة أعلاه (واستبعد ذلك 952 5 لاجئا أي 80 في المائة من اللاجئين في المخيم الوحيد- أي تربة الجام).

21- ولم تؤد إجراءات الفرز فقط إلى استبعاد الأطفال، وهو ما يناقض سياسة **البرنامج والمفوضية**، بل أدت أيضا إلى التمييز الجائر بين اللاجئين الذين يشكلون جزءا من العدد القديم وبين القادمين الجدد، بينما طرحت جانبا القضايا الأعرض لتحديد المستهدفين التي أثارها مكتب الأجانب وشؤون المهاجرين في 1998.

22- لم يتوقف **البرنامج والمفوضية** لينظرا فيما إذا كان أي من اللاجئين المستبعدين في حاجة إلى المساعدة الغذائية أو يفكرا في مساعدة الأسر التي لا تتاح فرص العمل أو المحرومة (حسبما طالب بذلك مكتب الأجانب وشؤون المهاجرين). وكان ينبغي للمكتب القطري أن يدرك أن الاعتماد على المعايير الاجتماعية الفسيولوجية فقط سيضع كثيرا من القيود على اختيار اللاجئين للحصول على الحصص الأساسية العامة. فمن شأن هذا النهج أن يستبعد ببساطة اللاجئين المعرضين لانعدام الأمن الغذائي. ويتعين على المكتب القطري الآن أن يغير نهجه العام في توجيه المساعدات والتخلي عن التركيز المحدود الأفق على الحد من شمول المساعدات لأعداد جديدة من اللاجئين والنظر في كيفية مواءمة المساعدات بشكل أفضل مع الاحتياجات الفعلية.

23- زاد **البرنامج** من كفاءته التشغيلية أثناء تمديد عملية الإغاثة الممتدة 5650 بالتعاقد مع شركات من القطاع الخاص في إيران لنقل جميع السلع بخلاف دقيق القمح إلى المخيمات. وأدى ذلك إلى تحسين عمليات التسليم وطبقت الإجراءات التجارية (مناولة وتخزين ونقل الأرز والبقول والزيت والسكر) بكفاءة أثناء تنفيذ العملية 6126. وكان معدل التسرب منخفضا وتم التعويض عن الخسائر العرضية البسيطة أثناء النقل. غير أن هناك مشكلة تتعلق بالترتيبات المعقودة مع مؤسسة الحبوب التابعة للدولة بشأن تسليم دقيق القمح للمخيمات التي لم يتم التعاقد بشأنها تجاريا. وعملت الفروع الإقليمية التابعة لمكتب الأجانب وشؤون المهاجرين على التخفيف جزئيا من آثار التأخير الناجم عن طول انتظار الموافقات الرسمية (من جانب المكاتب المركزية والإقليمية لمؤسسة الحبوب التابعة للدولة) وذلك بالاقتراض مقابل التزامات **البرنامج**، ولكن هذا الإجراء خلق صعوبات لمكتب الأجانب وشؤون المهاجرين ولم يكن النقص يسدد دائما.

24- وبالرغم من أن أداء المكتب القطري في تنفيذ العملية كان جيدا من حيث شؤون الإمداد والنقل/ التعاقد والرقابة على السلع فإن أداءه في مجال البرمجة كان ضعيفا. ولم ينفذ بعض الجوانب المهمة الواردة في وثيقة العملية واتسم النهج المتبع في مساعدة اللاجئين خارج المخيمات بالتردد. وشعر بعض الموظفين الوطنيين أنهم عاجزون عن التعبير عن وجهة نظرهم والمشاركة في اتخاذ القرارات، وهو الأمر الذي قلل من الإنتاجية. وينبغي أيضا بيان أنه بالرغم من أن تحسين المساءلة في عمليات **البرنامج** في إيران كان أمرا حيويا ويعد إنجازا عظيما فإن المدير القطري السابق كان يعتبر ميالا إلى

المواجهة بشكل مفرط في اجتماعاته ومراسلاته مع مكتب الأجانب وشؤون المهاجرين ومكتب **المفوضية** وموظفي الإدارة التابعين له.

-25 إن الضعف الذي اتسمت به البرمجة يبرز ضرورة تعيين موظف دولي للبرمجة. وليس معنى ذلك أن أداء أعضاء المكتب القطري كان قاصرا، بل على العكس من ذلك، فقد أعجبت البعثة بمستوى الموظفين وكفاءتهم، وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن المكتب القطري كان يعمل بدون مدير قطري لمدة سبعة أشهر من مدة تنفيذ عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش(6).

-26 لاحظت البعثة المشتركة لتقدير الأغذية في عام 1998 أن التقارير الخاصة باستعمال السلع كانت "نظرية" ولذلك أغفلها المكتب القطري حيث حقق الاتصال المادي بالمخيمات ونظم الزيارات الروتينية (ربع السنوية) للمخيمات، وهو ما يعبر عن المجهود الضخم الذي بذله المكتب القطري في عامي 2000/1999.

-27 ولم تنفذ عمليات رصد الأمن الغذائي وأثر العمليات ولذلك لا تتوافر معلومات يمكن أن يستند إليها تعديل الحصص و/أو توجيهها. وقد تتيح البعثة المشتركة لتقدير الأغذية لعام 2002 هذه المعلومات المطلوبة. ومع ذلك ينبغي للمكتب القطري ألا يعتمد فقط على نتائج هذه البعثة غير المنتظمة ويجب أن يضع بنفسه إجراءات رصد الأمن الغذائي وأثر العمليات أو أن يدعو، بدلا من ذلك، إلى اشتراك **المفوضية**/ **البرنامج**/ مكتب الأجانب وشؤون المهاجرين في اتخاذ إجراءات عاجلة للتحقق بحيث تركز على اختبار الافتراضات التي يستند إليها تحديد الحصص وتوجيهها (بعثة مشتركة مصغرة لتقدير الأغذية).

-28 من المفترض أن تجرى المفوضية عمليات مسح تغذوية منتظمة وتقوم بالرقابة التغذوية المستمرة والفعالة وتضع نظاما فعالا للرصد والإبلاغ، مع إيلاء اهتمام خاص للمعلومات النوعية عن الوضع الاجتماعي- الاقتصادي للاجئين بحسب مذكرة التفاهم الشاملة. ولم ينفذ شيء من هذه المهام في إيران.

التوصيات:

- ينبغي **للبرنامج** أن يتوقع التغيرات والحاجة إلى تعديل استراتيجيات العملية والناتج المنشود من خلال (أ) وضع آليات لاستعراض وإقرار التغييرات التي يوصى بها المكتب القطري (ب) استعراض الإجراءات المطبقة مرة في السنة على الأقل. وينبغي أن تضمن هذه الإجراءات أن تكون استراتيجيات الإغاثة الممتدة والإنعاش والنتائج المنشودة ذات صلة ومناسبة وأنها تعبر عن التجربة المستفادة أثناء التنفيذ، فضلا عن استعراض التغييرات "التي تحدث على الأرض". وفي الحالتين ينبغي توثيق التغيرات على النحو الواجب حتى يسترشد بها في التنفيذ.
- تعتبر المعايير الاجتماعية الفسيولوجية مؤشرات تقريبية مفيدة لتحديد مدى التعرض لانعدام الأمن الغذائي. غير أنه ينبغي عدم الاعتماد عليها مستقبلا في فرز اللاجئين تمهيدا لإدراجهم في قوائم المستفيدين من الحصص العامة.
- ينبغي أن يتوقف المكتب القطري عن التمييز بين بعض اللاجئين "القدامى" "والقادمين الجدد"/ "المخيمات الجديدة" وعليه أن يقدر احتياجات جميع اللاجئين الذين تعترف بهم **المفوضية** في المخيمات ومعاملتهم على أساس واحد. وحتى يتم إجراء هذا التقدير ينبغي تقديم حصص موحدة إلى جميع لاجئي المخيمات الذين كان المكتب القطري يستبعدهم من قبل.
- ينبغي التوقف عن أسلوب استبعاد الأطفال تحت سن السنتين وعن تحديد عدد أطفال الأسرة المستحقين بثلاثة أطفال وإدراج الذين كانوا مستبعدين من قبل في قوائم المستفيدين.
- ينبغي للمكتب القطري أن يضع استراتيجية لتعديل الحصص بشكل وثيق الصلة بالاحتياجات الفعلية من الأغذية بغرض تحسين الكفاءة في استخدام الموارد الشحيحة. والنهج الذي تفضل بعثة التقييم اتباعه هو تحديد حصة عامة معدلة مع تغييرها بما يسد النقص الغذائي لمختلف فئات اللاجئين (الأفغان والعراقيين العرب والأكراد) مع تكميلها بمساعدات غذائية إضافية للأقلية التي تقيّم بأنها عاجزة عن العيش (أو المعرضة للعجز عن العيش) بالحصص العامة.
- يتعين على المكتب القطري أن يكمل المعلومات المقدمة من البعثة المشتركة لتقدير الأغذية، إما برصد الأمن الغذائي وأثر المساعدات أو بالدعوة إلى إجراء عمليات تحقق دورية عاجلة تشترك فيها **المفوضية**/ **البرنامج**/ مكتب الأجانب وشؤون المهاجرين وتركز على التحقق من صحة الافتراضات التي يقوم عليها تحديد المستفيدين (بعثة مصغرة مشتركة لتقدير الأغذية).
- ينبغي للمكتب القطري أن يقرر، بالاشتراك مع **المفوضية**، ما إذا كان من الضروري إجراء مسح تغذوي في مخيمات اللاجئين وفي المناطق التي يتركز فيها اللاجئون الضعفاء خارج المعسكرات. وينبغي للمكتب القطري أن يقترح على **المفوضية** إقامة المراكز الصحية في المخيمات ضمانا لسلامة ونوعية البيانات التي يجرى جمعها بانتظام.

(6) غادر مدير المكتب القطري السابق في أواخر عام 2000 وعين بديل مؤقت ليحل محله لفترة مؤقتة استمرت لمدة شهرين من يوليو/تموز إلى أوائل سبتمبر/أيلول 2001. ووصل المدير القطري الراهن في 19 سبتمبر/ أيلول 2001.

- إذا لم تقدم المؤسسة الحكومية للحبوب ضمانات معقولة بالإمداد بالقمح فينبغي للمكتب القطري أن يطرح مناقصات لإيجاد بديل للحصول عليها تجاريا. ويتطلب ذلك تعديل الميزانية لتشمل تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة. وينبغي للمكتب القطري أن يعمل على الاحتفاظ بإمكانية اقتراض القمح من الحكومة في حالة تأخر عمليات الشحن.

النتائج المحققة

29- في نهاية 2001 بلغ عدد اللاجئين الذين يساعدهم **البرنامج** 200 62 لاجئ (59 في المائة عراقيون و 41 في المائة أفغان) من مجموع عدد سكان المخيمات البالغ قدره 000 78 لاجئ. وكان العدد المقرر للمستفيدين 000 84 لاجئ في المخيمات.

30- واعتبارا من منتصف 2000 حتى نهاية 2001 قدم **البرنامج** إلى لاجئي المخيمات 78.8 في المائة في المتوسط من المتطلبات المقدرة للسلع، أي 798 11 من 981 14 طنا. وحدث تفاوت كبير بين حجم السلع (أنظر الجدول 1) في المخيمات. وقد تحسن الأداء العام في التسعة أشهر الثانية من فترة التنفيذ، إذ ارتفعت النسبة من 68.4 في المائة إلى 89.1 في المائة.

الجدول 1: مستوى تقديم السلع إلى المخيمات
من منتصف 2000 حتى نهاية 2001
(النسبة المئوية للأطنان المقدمة مقارنة بالمتطلبات)

السلعة	النسبة المئوية
دقيق القمح	92.1
الأرز	45.0
زيت الطعام	92.0
البقول	60.9
السكر	72.0
المجموع	**78.8**

31- وتوفر السلع المقدمة 334 1 سعرا حراريا يوميا في المتوسط للفرد من اللاجئين، أي 79.4 في المائة من الحصة المقررة وقدرها 680 1 سعرا. وتعتبر السعرات المستهلكة أقل قليلا من ذلك، لأن اللاجئين الأفغان يحصلون على الخبز من مخابز المخيم (وليس في شكل دقيق القمح كما يحدث مع العراقيين) وهو فيما يبدو أقل وزنا من المفروض. وبذلك يقل المتوسط (للعراقيين والأفغان معا) إلى 257 1 سعرا للفرد في اليوم. وكان حال اللاجئين الأفغان، الذين قد يكونون أكثر الفئات تعرضا لانعدام الأمن الغذائي، أسوأ من حال العراقيين بسبب النقص العام في الإمدادات أساسا. فقد حصل هؤلاء اللاجئون على ما يعادل 108 1 سعرات حرارية فقط للفرد في اليوم، أي ما يعادل 66 في المائة من الحصص المقررة. وهكذا كان على اللاجئين الأفغان أن يغطوا 47 في المائة من احتياجاتهم الغذائية من مواردهم الخاصة حتى يصل استهلاكهم إلى 100 2 سعر.

32- وفي غياب المراقبة التغذوية الكافية يتعذر تحديد مدى تأثير هذا القصور في الإمداد على اللاجئين. وتشير البيانات التي تم تجميعها في المراكز الصحية بالمخيمات بشأن الوزن بالنسبة للعمر إلى أن الأطفال اللاجئين أقل وزنا من الأطفال الإيرانيين في مناطق الاستضافة، ولكن بعثة التقييم لم تشهد علامات واضحة على سوء التغذية، بل ولم تحدث حالات سوء تغذية في أي وقت من الأوقات. ولا توجد بيانات استقصائية تتعلق بالوزن بالنسبة للطول لتأييد أي خلاصة يمكن التوصل إليها في هذا الصدد.

33- وكان من المستهدف أن يقدم **البرنامج** مساعداته إلى جميع اللاجئين في المخيمات التي تعترف بها **المفوضية**، ولكن المساعدات لاتصل حاليا إلا إلى قرابة 200 62 من 000 78 لاجئ في المخيمات، أي 80 في المائة، وليس من المعروف مدى تأثير ذلك على نسبة العشرين في المائة المستفيدة، ولكن يمكن الافتراض بأن هذا التأثير كان سلبيا نظرا لأن آليات الاستبعاد ليست مناسبة إلى حد بعيد.

34- لم تقدم مساعدات إلى اللاجئين خارج المخيمات بخلاف 000 5 حصة تقدم شهريا إلى مكتب الأجانب وشؤون المهاجرين لتوزيعها بمعرفته. وكان المكتب القطري عازفا من البداية عن تنفيذ عنصر يشمل تقديم المعونة الغذائية لأفراد خارج المخيمات، بالرغم من أن هذه المعونة مدرجة فعلا في وثائق المشروع، لأن ذلك يؤدي أساسا إلى توسيع نطاق

التزامات **البرامج** لتشمل مجالات جديدة تكتنفها المشاكل. ومع ذلك استمرت المناقشات بشكل متقطع مع مكتب الأجانب وشؤون المهاجرين بشأن تحديد اللاجئين الضعفاء وشركاء التنفيذ المحتملين، وأصبح المكتب القطري مستعدا لمساعدة اللاجئين الضعفاء المدرجين في القوائم التي يتولى مكتب الأجانب وشؤون المهاجرين إعدادها. ويمثل الاعتماد على هذه القوائم إشكالية، فما لم يستطع المكتب القطري التيقن من الاحتياجات الطارئة لهؤلاء اللاجئين، حسبما يحدده مكتب الأجانب وشؤون المهاجرين، فإن المساعدات ينبغي أن تقتصر على الأنشطة التي تتضمن عنصرا "للإنعاش" وترتبط بإعادة اللاجئين إلى أوطانهم وبخاصة الأفغان في المناطق التي يرتفع فيها معدل هشاشة الأوضاع.

35- وعلى الرغم من أن المسؤولين الإقليميين بمكتب الأجانب وشؤون اللاجئين عازفون عن دعم اللاجئين خارج المخيمات فقد طلب كبار المسؤولين في المكتب من **البرنامج** أن يمضي في مساعدة اللاجئين خارج المخيمات ووضع الحد الأقصى لهم بنحو 200 000 لاجئ وليس 40 000 كما هو مقرر في اطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش.

36- استخدم البرنامج الحصص المنزلية من زيت الطعام في عام 1997 لتشجيع الفتيات على الانتظام في فصول الدراسة الابتدائية في مخيمات اللاجئين، واستمر العمل بهذا الإجراء في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. وتحقق تقدم مستمر في هذا المجال على مدى السنوات. ويعتبر ذلك، عن حق، نشاطا ناجحا برغم عدم بلوغ كل الهدف المحدد في العملية بنحو 7 000 فتاة (5 841 فتاة في الفصل الثالث من عام 2001، أي 83 في المائة من الرقم المستهدف). وحدث أيضا بعض المشكلات فيما يتعلق بتوفير الزيت في المخيمات لتوزيعه على الأسر المستهدفة حيث بلغت الإمدادات 71 في المائة فقط من الاحتياجات على مدى 18 شهرا.

37- ودأب **البرنامج** خلال سنوات عديدة على مساعدة العراقيين على العودة إلى وطنهم واستمر **البرنامج** في جهوده تلك. وكان العدد المقرر في إطار العملية هو 12 000 شخص ولكن لم يحصل إلا 1 500 لاجئ عراقي على المساعدة لهذا الغرض حتى نهاية 2001 (حيث حصل كل منهم على 40 كيلو غرام من دقيق القمح). وفيما يتعلق بالعراقيين الأكراد جاء انخفاض الرقم نتيجة لإنهاء **المفوضية** برنامج العودة الطوعي للاجئين عندما أصرت حكومة العراق على عودة اللاجئين إلى مراكز حدودية تخضع لسيطرة الحكومة العراقية. وفيما يتعلق بالعراقيين العرب كان العامل الرئيسي في عدم مساعدة أعداد كبيرة منهم يرجع، ببساطة فيما يبدو، إلى أن **المفوضية** لم تطلب من **البرنامج** أن يقدم المساعدات أثناء تنظيم عملية العودة.

38- ولا يزال مكتب الأجانب وشؤون المهاجرين يتخذ موقفا سلبيا تجاه أنشطة الغذاء مقابل العمل ولن ينظر في ذلك إلا كإضافة لحصص الرعاية والإعاشة الشهرية.

التوصيات:

- ينبغي للمكتب القطري أن يضمن حصول اللاجئين الأفغان على جميع مخصصاتهم من الخبز من مخابز المخيم بواقع 364 غراما من الخبز للفرد يوميا. وينبغي وضع تقدير منفصل بشأن ما إذا كان ينبغي أن يحصل اللاجئون على الخبز أم على دقيق القمح.
- لا ينبغي تقديم المساعدة للاجئين خارج المخيمات إلا إذا ثبتت بوضوح حاجتهم إلى الحصص العامة. وبغير ذلك ينبغي أن تقتصر المساعدات على الأنشطة التي تتضمن عنصرا "للإنعاش" و/أو التي تتعلق بإعادة اللاجئين إلى أوطانهم وبخاصة الأفغان في المناطق التي يرتفع فيها معدل هشاشة الأوضاع. وينبغي للمكتب القطري أن ينظر في تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها لتحديد أين يمكن تنفيذ هذه الأنشطة.
- ينبغي للمكتب القطري أن يحدد كيف استخدم مكتب الأجانب وشؤون المهاجرين الحصص البالغ عددها 5 000 حصة لتوزيعها بمعرفته حتى تاريخه، كما ينبغي له أن يوقف تقديم هذه المساعدة إذا كانت توجه بشكل غير مرض وعندما يتعذر رصدها بشكل كاف.
- ينبغي للمكتب القطري أن يستعرض مسألة تقديم زيت الطعام لحفز الفتيات على الانتظام في مدارس المخيمات لكي يسترشد بها في عمليات البرمجة مستقبلا.
- ينبغي **للبرنامج والمفوضية** أن يقررا مدى الحاجة إلى مواصلة تقديم الأغذية في إيران من أجل إعادة اللاجئين العراقيين.

39- إن أهم العلاقات بين **البرنامج** وإيران هي تلك القائمة مع مكتب الأجانب وشؤون المهاجرين و**المفوضية**. ويتمتع مكتب الأجانب وشؤون المهاجرين بإمكانات كبيرة وساهم بشكل عام إيجابيا في تنفيذ عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. وبالرغم من بعض الخلافات التي حدثت على مدى عدة سنوات فإن هذه العلاقة تعتبر ودية وعملية حيث يحظى **البرنامج** بالاحترام على مواصلة تقديمه للمساعدات. وكانت العلاقة بين **البرنامج والمفوضية** فاترة أحيانا ومن ثم كان التعاون بينهما ضعيفا، ويحاول المكتب القطري حاليا تصحيح هذه الأوضاع.

40- طلبت **المفوضية** في بعض المناسبات خلال الفترة 2000/1999 من **البرنامج** أن يقدم المساعدات إلى اللاجئين، ولكن **البرنامج** لم يستجب لهذا الطلب لأن اللاجئين لم تنطبق عليهم المعايير الاجتماعية الفسيولوجية التي حددها **البرنامج** أو لأن **البرنامج** لم ير من المناسب أن يقدم المساعدات إلى المخيم المذكور. وظلت هذه القضايا بدون حسم على المستوى الميداني، ولذلك ينبغي أن ينظر فيها من جانب الجهات المعنية في المقر في روما أو في جنيف.

41- ولا تتوافر **للبرنامج والمفوضية** خطة عمل مشتركة لمساعدة اللاجئين في إيران وفقا لم تنص عليه مذكرة التفاهم ولا توجد اتفاقية ثلاثية بين **البرنامج والمفوضية** ومكتب الأجانب وشؤون المهاجرين في هذا الصدد.

التوصيات:

- ينبغي **للبرنامج والمفوضية** أن يضعا خطة عمل مشتركة لمساعدة اللاجئين في إيران تتضمن استراتيجية محددة بوضوح لمساعدة اللاجئين في المخيمات وخارجها وربطها بعمليات الإعادة المتوقعة للاجئين بما في ذلك وضع استراتيجية لوقف تقديم المساعدات للمخيمات تدريجيا.
- ينبغي للمكتب القطري أن ينظر في الدعوة إلى عقد اتفاقية ثلاثية بين **البرنامج والمفوضية** ومكتب الأجانب وشؤون المهاجرين.

42- لم تحصل العملية إلا على 78 في المائة من احتياجات الموارد المقدرة للمخيمات حتى نهاية عام 2001. وأدى ذلك إلى حدوث نقص دوري في السلع وإمداد اللاجئين، لاسيما في الأشهر التسعة الأولى من العملية. وحدث بعض التأخير في شحنات القمح ولكن أمكن **للبرنامج** تسوية هذه المسألة بالاقتراض من المؤسسة الحكومية للحبوب. وعلى الرغم من أن الموارد تحسنت كثيرا مؤخرا فإن ذلك يرجع أساسا إلى عدد المستفيدين حاليا حيث تم استبعاد 20 في المائة من لاجئي المخيمات وإلى عدم تخصيص حصص لمساعدة اللاجئين خارج المخيمات.

43- وينبغي تعيين مسؤول برمجي دولي ومسؤول وطني ثان للرصد. وكانت الميزانية المخصصة لإجراء المسح الاجتماعي- الاقتصادي غير كافية ولم تسمح بإعداده على النحو الواجب.

التوصيات:

- ينبغي تعزيز المكتب القطري بتعيين مسؤول برمجة دولي ومسؤول وطني ثان للرصد.
- ينبغي تخصيص موارد إضافية لمساعدة اللاجئين خارج المخيمات.
- ينبغي وضع ميزانية واقعية لإجراء تقديرات إضافية للاحتياجات من الأغذية.

الوفاء بالتزامات البرنامج تجاه النساء

44- يتولى مكتب الأجانب وشؤون المهاجرين تحليل الإحصاءات الخاصة بالسكان وتوزيعهم التي تم تجميعها أثناء زيارات الرصد ربع السنوية والمتعلقة بلاجئي المخيمات وتزويد **البرنامج** بهذه المعلومات. ويتضح من بيانات المكتب أن 47.9 في المائة من المستفيدين من الحصص الغذائية العامة هم من الإناث. غير أنه لم يتم جمع واستخدام بيانات لتحليل ظروف واهتمامات اللاجئات.

45- والمشكلة الكبيرة هي أن المكتب القطري ليس لديه استراتيجية لتحديد وتلبية الاحتياجات الاستراتيجية للاجئات أو تحسين أوضاعهن. ويبدو أن أوضاع المخيمات والقيود المفروضة عليها تزيد من الأضرار العديدة التي تعانى منها النساء. ففي الغالبية العظمى من المخيمات لا تستطيع النساء الخروج للعمل، ونادرا ما يغادرن المخيمات، وإذا فعلن ذلك يتعرضن للمضايقات. ولا تشترك النساء في إدارة المخيمات ولا يمارسن إلا أنشطة محدودة.

46- والرجال مسجلون كأرباب للأسر برغم أن الرجال والنساء والصبية يقفون معا في الصفوف للحصول على الحصص الأسرية. والواقع أن مسألة الرقابة على المستحقات الأسرية لم تخضع للفحص. غير أنه من المسلم به أن تلبية الالتزامات تجاه النساء تثير للمكتب القطري مسألة تتعلق بالموارد البشرية.

التوصيات:

- يتعين على المكتب القطري أن يضع استراتيجية لتحسين أوضاع اللاجئات وتلبية احتياجاتهن الاستراتيجية. وينبغي للمكتب أن يثير هذه القضية مع **المفوضية** مقترحا على جهات الاتصال المعنية بالجنسين لدى الوكالتين وضع استراتيجية مشتركة بين **البرنامج والمفوضية** تتعلق باعتبارات الجنسين من اللاجئين للنظر فيها.
- ينبغي للمكتب القطري أن ينظر فيما إذا كانت هناك تغييرات مطلوبة للوفاء بالتزامات **البرنامج** تجاه النساء، وما إذا كان الأمر يتطلب تعزيز فرص النساء في الحصول على الأغذية والتصرف فيها في محيط الأسرة بجعل النساء مسؤولات عن نظام التوزيع و/أو توزيع الحصص عليهن مباشرة.

الأثر البيئي

47- عندما كانت أعداد كبيرة تتدفق على المخيمات، كان يحدث أحياناً أن تقطّع أشجار الفاكهة والأشجار الأخرى المحيطة بالمزارع المجاورة لاستخدامها كحطب، ولكن مع استقرار الأوضاع في المخيمات تراجعت هذه المشكلة. ويستخدم معظم لاجئي المخيمات الكيروسين أو الغاز، بدلا من الحطب، لطهي الطعام والتدفئة.